

واقع التدقيق الشرعي للمعاملات المصرفية الإسلامية: - حالة البنوك الإسلامية العاملة بمدينة سيدي بلعباس - الجزائر -

(THE REALITY OF SHARIAH AUDITING IN ISLAMIC FINANCIAL TRANSACTIONS:
CASE STUDY OF ISLAMIC BANKS OPERATING IN SIDI BEL ABBES-ALGERIA)

¹ هودة سلطان قدوري (Hilda.blan@yahoo.fr)
² عبد الرحمان نعجة العفيفي (Abderrahmane Nadja Afifi) nadjabderrahmane@live.fr

الملخص:

تحتل المعاملات المالية الإسلامية حيزا مهما في مجال المعاملات المصرفية في الآونة الأخيرة نظرا لالتزامها بمبادئ و أحكام الشريعة؛ ولضمان توافق العمل المصرفي مع الشريعة الإسلامية، لا بد من تدقيق المعاملات المالية تدقيقا شرعيا. تهدف هذه الدراسة للتحقق من مدى التزام الهيئات المالية والمصرفية الإسلامية الواقع مقرها بولاية سيدي بلعباس (الغرب الجزائري) بأحكام الشريعة الإسلامية من خلال فحص مدى اعتمادها على التدقيق الشرعي كآلية لتحقيق ذلك، بالاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات واستخدام برنامج (SPSS) لمعالجتها إحصائيا، لتفسير آراء المستجيبين. أظهرت نتائج الدراسة عدم اعتماد البنوك محل الدراسة على التدقيق الشرعي بشقيه الداخلي والخارجي بشكل مباشر باعتبارها إدارات فرعية خاضعة للتسيير المركزي للشركة الأم، وكذا عدم توفر مكاتب تدقيق مختصة بالمعاملات المالية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية – الرقابة الشرعية – التدقيق الشرعي الخارجي.

Abstract: Recently, Islamic Financial Transactions (IFTs) occupy an important aspect of banking operations. In order to ensure the compatibility of Islamic banks with Sharia compliance, financial transactions must be audited by Sharia Advisory Board. This study examines the scope of the current practice of auditing in Islamic Financial Institutions using questionnaires survey and (SPSS) program to interpret the views of the respondents. The results of the study show that the banks operating in Sidi Bel Abbes (Western of Algeria), do not directly adopt the internal and external auditing as sub-departments, which are subject of Central Running of the Original Bank, as well as the lack of audit offices specialised in Islamic Financial Transactions.

Keywords: Islamic Banking - Shariah Supervisory - External Shariah Auditing

2018 JGBSE

¹ Department of Finance, Faculty of Economics and Management, Tahar Moulay University, Algeria, P.O. Box: N°138, El Nasr City, Saida, 20000. Tel: +213553964271. E-mail: hilda.blan@yahoo.fr

² Department of Economics, Faculty of Economics and Management, Tahar Moulay University, Algeria, P.O. Box: N°138, El Nasr City, Saida, 20000. Tel: +2135614251. E-mail: nadjabderrahmane@live.fr

1- المقدمة:

لقد شهدت الصناعة المالية الإسلامية في الآونة الأخيرة تطورا ملحوظا، لاسيما في ظل تطور السوق المالية الإسلامية التي تمثل حوالي: 15% من حجم الأصول المتداولة في الأسواق المالية الناشئة وبعض الدول المتطورة، مع الأخذ بعين الاعتبار معدل النمو الاقتصادي المتوقع (Nagaoka (Shinsuke, 2012)، وبلاستناد إلى تقديرات المخبر المالي للبحوث (KFH Research, 2013) وتقرير الإستقرارية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الدولية (IFSB Stability Report, (2013)، فإن الصناعة المالية الإسلامية تشغل أكثر من (75) عضوا للهيئات الشرعية في (600) مؤسسة مالية، حيث تعمل الصناعة المصرفية الإسلامية في نحو 50 بلدا، أين قدر حجم أصولها الرأسمالية بنحو 3.4 تريليون دولار في نهاية عام 2018م ، ليلبغ بذلك حجم أصول البنوك الإسلامية منها 1.2 تريليون دولار والصكوك 280 مليار دولار والصناديق الاستثمارية الإسلامية 51 مليار دولار والتكافل 28 مليار دولار؛ أي بمعدل نمو يتراوح ما بين 15 إلى 20 % (Ahmed Belouafi & Abdelkader Chachi, 2014)؛ ولعل أهم ما يميز عمل الهيئات المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، تلك المصادقية الشرعية التي تتمثل في مدى الالتزام والامتثال لضوابط الشريعة الإسلامية و التي تعتبر الحجر الأساس للعمليات المالية الإسلامية، لذا كان لابد من رقابة مدى الامتثال لهذه الضوابط حفاظا على ميزة المعاملات وخصوصيتها، لتبقيها ضمن نطاق المباح والابتعاد عن دائرة الربا المحرم شرعا، مما يستدعي ضرورة تبني سياسة متميزة للتدقيق الداخلي تتوسع مساحات تطبيقاتها من مجرد إدارة المخاطر النظامية وغير النظامية التي تعترض الأعمال المصرفية عموما، إلى التوجه نحو تسيير المخاطر الناجمة عن الوقوع في المحاذير الشرعية أثناء ممارسة العمليات التمويلية لمختلف المشاريع الاستثمارية على وجه الخصوص.

هذا، ويعد التدقيق الشرعي محور الارتكاز للتأكد من سلامة المنتجات المالية التي تقدمها المصارف الإسلامية لعملائها، وللتأكد من درجة موافقتها لفتاوى هيئة الرقابة الشرعية، ونظرا للدور الكبير الذي تؤديه عملية التدقيق الشرعي وسعيها لتطويرها وتنظيمها، كما تساعد الرقابة الشرعية في تحقيق متطلبات الحاكمية المؤسسية للمصارف الإسلامية خلال تبني مبادئ الحوكمة الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، والتي بدورها اهتمت ضمن معايير الضبط بمفهوم التدقيق الشرعي الداخلي ضمن المعيار رقم (3) بعنوان: " الرقابة الشرعية الداخلية " ، وذلك بهدف وضع قواعد وإرشادات حول كيفية القيام بعملية التدقيق الشرعي الداخلي (AAOIFI, 2015)؛ فإذا غيب هذا المبدأ أو همش فقدت الرقابة الشرعية مصداقيتها من جهة، ومن جهة أخرى إذا لم تعتمد هيئة الرقابة الشرعية سياسات إجرائية مناسبة تضمن القيام بأعمال التدقيق على الوجه الصحيح، فإنه من الصعب التأكد بأن المنتج يوافق المعايير الضابطة له شرعا والتي وضعتها الهيئة؛ ومن خلال هذا التصور تتبلور إشكالية هذه الدراسة ضمن السؤال التالي:

هل يلتزم البنك الإسلامي بضمان توافق معاملاته مع أحكام و ضوابط الشريعة الإسلامية؟

و لمعالجة إشكالية الدراسة تمت صياغة فرضيتي البحث التاليين:
أ. يلتزم البنك الإسلامي بالتدقيق الشرعي لمعاملته للتأكد من مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.
ب. يواجه التدقيق الشرعي للمعاملات المالية الإسلامية مشاكل تعيق أداء ممارسيه.

2- هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام البنك الإسلامي بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاته المصرفية، من خلال تحليل الاجراءات المتبعة في تدقيق هذه المعاملات للتعرف على مدى توافقها مع الاحكام الفقهية لهيئة الرقابة الشرعية، وهل ما إذا كان البنك فعلا يركز على التدقيق الشرعي كآلية لتحقيق من ذلك.

3- الاطار النظري للدراسة:

نتطرق في هذا المبحث إلى تحليل الإطار التصوري لماهية التدقيق الشرعي، بدءاً بتعريف الرقابة الشرعية، مروراً بتحديد أهم المصطلحات ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة، على غرار مفهوم المدقق الشرعي بصفته الداخلي والخارجي، ووصولاً إلى مفهوم التدقيق الشرعي، وفيما يلي بيان لذلك:

1-3- ماهية الرقابة الشرعية:

عرفت الرقابة الشرعية على أنها التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة و القرارات المعتمدة من جهة الفتوى. (قطان، 2008)؛ وتتمثل الرقابة الشرعية حسب غربي (2012)، في وجود هيئة للرقابة الشرعية تتكون من عدد من علماء الشريعة و القانون و الاقتصاد للتأكد من تطابق جميع الأعمال مع أحكام الشريعة الإسلامية، جاء في القرآن الكريم: (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [آل عمران: 104]، ويصعب التأثير على آراء الهيئة وتوصياتها، قال تعالى: (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا). [الإسراء: 36].

هذا، وقد عرفت الرقابة الشرعية الداخلية في معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (03) المقدم من طرف هيئة الأيووفي (AAOIFI, 2015) بأنها: " عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها ويشمل فحص العقود، الاتفاقيات، السياسات، المنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس والنظم الأساسية والقوائم المالية والتقارير الخاصة وتقارير المراجعة الداخلية، وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي، ويرى عطية (2016) أنها تضم متابعة وفحص وتحليل الأنشطة والأعمال والتصرفات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة للتأكد من أنها تتم وفقاً

لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛ وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة المشروعة مع بيان المخالفات والأخطاء وتصويبها ووضع البدائل المشروعة لها وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية، متضمنة إبداء الرأي الشرعي والقرارات والتوصيات والإرشادات لمراعاتها في الحاضر لتحقيق الكسب الحلال، وكذلك في المستقبل بغرض التطوير للأفضل؛ إذ تتكون هيئة الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية بشكل عام من هيئة للفتوى والتي تعنى أساسا بإصدار الفتاوى وهيئة التدقيق الشرعي التي تهتم بالناحية العملية من متابعة تنفيذ فتاوى هيئة الفتوى، و هيئة عليا بالبنك المركزي. (قطان، 2008)، بحيث لا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة (03) ممن تتحقق فيهم الأهلية العلمية والدراية بالواقع العملي، وهي تقوم بإصدار الفتاوى و المراجعة للتأكد من أن جميع المعاملات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، و تقدم تقريرا بذلك للجمعية العامة وتكون قراراتها ملزمة، وتتمثل مهام هيئة الرقابة الشرعية أساسا فيما يلي:

- المشاركة في وضع التعليمات واللوائح ونماذج العقود الشرعية للمعاملات ومراجعتها وتصحيحها وإقرارها وتطويرها.
- الرقابة على أعمال المصرف الإسلامي للتأكد من مطابقة أعماله لأحكام الشريعة الإسلامية.
- تأمين الفقه الإسلامي في ميدان المعاملات المالية المصرفية، وإبداء الرأي الشرعي في الأنشطة الاستثمارية وتطبيق القواعد الشرعية على هذه الأنشطة.
- المساهمة في حل بعض الأزمات بين المصرف الإسلامي والآخرين سواء كان هذا النزاع بين المصرف والمستثمرين أو المساهمين أو بين المصرف والحكومة أو إحدى شركات القطاع العام أو الخاص أو الأفراد وغير ذلك من خلال هيئة تحكمه.
- الشهادة أمام الجمعية العمومية من خلال تقديم تقرير سنوي لها يعكس مدى مشروعية أعمال المصرف، وما قامت به هيئة الرقابة الشرعية وأساليب متابعتها ورقابتها للنواحي الشرعية، ومدى تجاوب الإدارة والعاملين لتوجيهاتها وقراراتها.

3-2- مفهوم التدقيق الشرعي:

مع اتساع رقعة الدولة الإسلامية تطور مفهوم التدقيق ولو لم تذكر المراجع كلمة تدقيق في هذا السياق، إلا أن المتتبع لتطور الرقابة المالية في الدولة الإسلامية يلاحظ وجود مراقب أو مراقبين يقومون على التأكد من تحصيل الأموال وإنفاقها بحسب ما جاء في التشريع الإسلامي منذ فجر الإسلام على عهد النبي صلى الله عليه وسلم مروراً بعهد الخلفاء الراشدين والقرون المفضلة إلى يومنا هذا.

(حسين، 2009)؛ إذ يرى حمد (2015) أن التدقيق الشرعي هو عبارة عن فحص لمدى التزام المؤسسة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، ويشمل الفحص العقود، والاتفاقيات، والسياسات، والمنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية... وغيرها، من خلال إدارة التدقيق الشرعي داخل المؤسسة، وهو لا يقتصر على أعمال التدقيق التقليدي، حيث أن التدقيق من منظور إسلامي يمتد ليشمل كافة النواحي الشرعية والقانونية والاجتماعية والبيئية إلى جانب الناحية المحاسبية، فهو يتسع ليشمل إضافة إلى التدقيق المالي، التحقق من تنفيذ كل المعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية؛ فالتدقيق الشرعي هو عملية يقوم بها شخص مؤهل (المدقق) تتضمن فحص أعمال المؤسسة المالية الإسلامية والعقود المبرمة، بهدف إعطاء رأي عن مدى التزام الإدارة بالضوابط والتوصيات والفتاوى الشرعية الصادرة عن الهيئة/المستشار الشرعي للمؤسسة والالتزام بالمعايير الشرعية الصادرة عن الأيوبي (AAOIFI) وعن المجامع الفقهية. (جاسر، 2009)

3-3- المدقق الشرعي الداخلي:

عندما نتكلم عن الرقابة الشرعية الداخلية فإننا نقصد الرقابة التي تكون داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة المالية ويكون لها ارتباط إداري بالرئيس التنفيذي وارتباط فني بالهيئة الشرعية حسب رأي الزومان (2017)، بحيث يعمل المدقق الشرعي الداخلي ضمن منظومة الرقابة الشرعية الداخلية ويشمل نطاق عمله تحديداً وضع سياسات وإجراءات الضبط الشرعي ضمن الدورة المستندية للعمليات والنشاطات التي تجريها المؤسسة ومراجعتها وفحصها من حين لآخر وذلك من أجل تعزيز فاعلية وكفاءة النظام. (جاسر، 2009)

3-4- المدقق الشرعي الخارجي:

يُعد التدقيق الشرعي الداخلي من أهم مكونات نظام الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، حيث يجب أن تكون هذه الدائرة أو الوحدة في مستوى إداري وتنظيمي يضمن عملها باستقلالية وأن يكون كادرها الوظيفي مؤهلاً ومدرباً بحيث يضمن موضوعية تأدية المهام؛ وفي هذا السياق يرى الخليلي (2004) المدقق الشرعي الخارجي عبارة عن طرف خارجي مستقل عن المؤسسة المالية الإسلامية يقوم بتتبع و فحص خارجي لأعمال المؤسسة، بهدف التأكد من سلامة التزامها بمقتضى مرجعياتها الشرعية و الفنية المعتمدة، ويشير عطية (2016) بوجود توفر الكفاءة لدى المدقق الشرعي الخارجي وتمتعه بالاستقلالية، لما يؤهله لتقديم رأي شرعي محايد حول مدى تقيد المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.

4- منهج الدراسة:

لتحليل إشكالية الدراسة و الإجابة على التساؤل المطروح، ولإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وأبعاده واختبار فرضيته، سوف نقوم بالدراسة والتحليل معتمدين على المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة، كما اعتمدنا في الجانب التطبيقي على منهج دراسة الحالة من أجل التركيز على الجوانب العملية، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، من أجل التحليل الإحصائي.

4-1- مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث من العاملين في البنوك الإسلامية الواقع مقرها بولاية سيدي بلعباس، أما عينة الدراسة فشملت مديري فروع البنوك الإسلامية، وهيئة الرقابة الشرعية داخل البنك، والمدققين الداخليين والخارجيين، ورؤساء أقسام المالية والمحاسبة.

4-2- أدوات التحليل والدراسة:

لقد اعتمدنا على استمارة الاستبيان، كأداة لجمع البيانات اللازمة لإجراء البحث وتم تصميمها في ضوء أهداف البحث وفرضياته، وقد تضمن الاستبيان، مقدمة تعريفية بينت طبيعة البحث وتعريفها لبعض المصطلحات الواردة فيه، ثم الأسئلة التي غطت جوانب البحث الرئيسية بما يتناسب مع أهدافه واختبار فرضياته، وقد قسمت الأسئلة إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تضمنت الأسئلة العامة والخاصة بعينة البحث، والمجموعة الثانية تناولت الأسئلة الخاصة باختبار فرضيات البحث، حيث قسمت إلى ثلاثة محاور أساسية وهي كما يلي: المحور الأول تضمن تسعة (09) أسئلة فرعية لمعرفة مدى أثر التدقيق الشرعي الداخلي على انضباط العمليات المصرفية الإسلامية وفق أحكام الشريعة، أما المحور الثاني فقد قسم إلى سبعة (07) أسئلة فرعية لمعرفة مدى أثر التدقيق الشرعي الخارجي عليها، وأما المحور الأخير فقد عالج أهم المشاكل التي تعيق عملية التدقيق الشرعي، وذلك ضمن سبعة (07) أسئلة فرعية، ولمعالجة المعطيات تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، من أجل التحليل الإحصائي.

5- مناقشة نتائج الدراسة:

5-1- أدبيات الدراسة:

تمثل طبيعة العلاقة التلازمية بين الرقابة الشرعية بصنفيها الداخلية الخارجية وإشكالية إنضباط المؤسسات المالية بأحكام الشريعة الإسلامية موضوعا بالغ الأهمية، والذي شكل قضية محورية بالنسبة للعديد من الباحثين الاقتصاديين وصناع القرار في العالم الإسلامي، نظرا لكون الرقابة الشرعية من الإدارات المهمة في كيان المؤسسات المالية الإسلامية ذلك لأنها أداة للتحقق من سلامة تطبيق المعاملات ومدى توافقها مع قرارات الهيئة الشرعية، وما يمكن أن تترب على زوال مثل هذه الهيئات من مخاطر شرعية محظورة على مختلف المعاملات المالية الإسلامية، ولعل من بين أهم الدراسات التي تتقاطع مع بحثنا نجد ما يلي:

5-1-1- من حيث استقلالية هيئة الرقابة الشرعية:

في هذا الصدد، يتم تعزيز نزاهة المدققين الشرعيين من خلال توقعات أصحاب المصلحة لدى المؤسسات المالية الإسلامية لمدى استقلالية هيئة الرقابة الشرعية بما فيه الكفاية لإعطاء الآراء حول موافق العمليات المالية من حيث كونها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جميع النواحي، وفي هذا السياق أشار الزومان (2017) إلى ضرورة استقلالية الرقابة الشرعية الداخلية كمهنة منظمة ومستقلة لتمارس صلاحياتها ومهامها بالشكل المطلوب بعيداً عن الجهات الرقابية الأخرى وذلك لضمان استقلاليته ومهنيته وموضوعيتها كما أنه يلزم أن يكون هناك رابط بين الرقابة الشرعية والهيئة الشرعية حتى تكون على اطلاع مستمر عن نتائج تنفيذ قراراتها، وقد نوه إلى ذلك موسى (2017) حينما عرض نموذج الذي أسماه بالهيكل الأمثل؛ كما أن أوغلو (2017)، قد أكد في دراسته على وجوب تشكيل لجان أو هيئات لممارسة مهنة الرقابة الشرعية ينص عليها النظام الأساسي وعقد التأسيس في كل مصرف إسلامي، مما يستلزم تطوير مهمة الرقابة الشرعية من مجرد وجود هيئة استشارية للإفتاء تعمل على صياغة العقود وإقرار القواعد والضوابط الشرعية للمعاملات إلى ممارسة رقابة لاحقه على تنفيذ العمليات للتحقق من توافقها مع القواعد الشرعية المقررة تتمتع بالاستقلالية التامة؛ ذلك لأن دور المدقق الشرعي في المصارف الإسلامية يختلف عن نظيرتها التقليدية، حيث يتم تمديد نطاق صلاحياته إلى أبعد من ذلك أين يقوم بمراجعة مدى التزام المعاملات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة. (Banaga et al., 1994)

5-1-2- من حيث الشكل الإداري للتدقيق الشرعي الداخلي:

لقد دعا حوامده (2017)، إلى وجوب وضع تصور بين تنظيم الشكل الإداري لوظيفة التدقيق الشرعي الداخلي، ذلك لأن المعيار الشرعي رقم (3) حول: " الرقابة الشرعية الداخلية "، والمقدم من طرف هيئة الأيوبي (2015)، لم يحسم الشكل الإداري والتنظيمي للتدقيق الشرعي الداخلي، لكنه اقترح ثلاث نماذج (إدارة مستقلة - قسم في إدارة التدقيق الداخلي- مهمة في إدارة التدقيق الداخلي)، وذلك لمراعاة حجم المؤسسة بين صغيرة، متوسطة وكبيرة؛ كما عرض موسى (2017) عدة هياكل تنظيمية لوظيفة الرقابة الشرعية، كان من أهمها ذلك الذي يقوم على مبدأ تبعية التدقيق الشرعي للمجموعة الشرعية، وهو أكثر الهياكل الإدارية انتشاراً في المصارف الإسلامية، بيد أنه اقترح نموذجين آخرين لإعادة هيكلة دوائر التدقيق الشرعي والمراجعة الداخلية، كان أولهما يتعلق بالأمثلية وهو يهدف إلى تحقيق الاستقلالية وتجنب الإزدواجية بين أعمال التدقيق الشرعي وأعمال المراجعة الداخلية، حيث يقوم هذا الهيكل على أساس الدمج الكامل لوحدة التدقيق الشرعي داخل إدارة المراجعة، بحيث تكون إدارة المراجعة بجميع وحداتها قادرة على أداء جميع المهام المطلوبة منها بما فيها التدقيق الشرعي، أما النموذج الثاني فهو يتعلق بالنموذج الكافي لكونه يكفي في المرحلة الراهنة من أجل تحقيق الحد الأدنى من الرقابة الشرعية وإن لم يكن هو الأمثل، حيث تتولى وحدات المراجعة مسئولية مراجعة أنشطة البنك وفقاً لأسس المراجعة التقليدية المتعارف عليها، وتقوم من ثم بإصدار تقريرها ورفعها إلى لجنة المراجعة العامة، بينما يتم إنشاء وحدة داخل إدارة المراجعة تتولى مراجعة المنتجات الإسلامية وجميع الأنشطة الإسلامية بالبنك وفقاً للقرارات الصادرة من الهيئة الشرعية وذلك بالتعاون مع المجموعة الشرعية بالبنك.

5-1-3- من حيث مدى تطبيق التدقيق الشرعي داخل المصارف الإسلامية:
مما لا ريب فيه أن الرقابة الشرعية الداخلية تشكل حجر الزاوية في كيان المؤسسات المالية الإسلامية، لكونها أداة للتحقق من درجة السلامة الشرعية أثناء وبعد القيام بالمعاملات المالية ومدى توافقها مع قرارات الهيئة الشرعية، ومدى تطبيقها على أرض الواقع الأمر الذي دعا إلى تحليل الفجوة ما بين ما هو مقرر وما هو مطبق فعلاً، وفي هذا الصدد اكتشف كل من (Kasim, Ibrahim & Sulaiman., 2009)، وجود فجوة تجريبية بينهما حيث أن وظيفة التدقيق الشرعي لم تؤثر تأثيراً جدياً في المؤسسات المالية الدولية في ماليزيا على الرغم من إمكاناتها كأداة مراقبة للالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وفي السياق ذاته قام كل من (Kasim et al., 2013) بتقييم الممارسات الحالية للتدقيق الشرعي لدى المصارف الإسلامية العاملة بماليزيا وإندونيسيا، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود فجوة تطبيقية أوسع في إندونيسيا. كما أن مهمة المدقق الشرعي ليست سهلة، ولذلك اقترح كل من (Noor Latiffah Adam & Nordin Abu Bakar, 2014) للقيام بعملية التدقيق الشرعي بسلسلة كبيرة، وتوفير المدققين الشرعيين المؤهلين قام كل من (Shafii et al., 2014) بنظرة ثاقبة على سوق عمل المدققين الشرعيين المستقبليين في ماليزيا، وذلك بدراسة مقارنة بين المتخصصين في الشريعة الإسلامية وغيرهم، حيث أثبتت النتائج وجود فرق شاسع وذو دلالة إحصائية معنوية ما بين الطرفين. هذا وتعد عملية التدقيق الشرعي الخارجي من بين أحدث التطورات في مجال الحوكمة الشرعية للصناعة المصرفية الإسلامية العالمية، وذلك للحفاظ على مصداقيتها الشرعية من خلال التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية والتي غالباً ما ينظر إليها بعين الشك من قبل النقاد. (Mezbah Uddin Ahmed, 2017)

5-2- التحليل الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات الشخصية للمستجيبين:
من خلال الجدول رقم (01) أدناه، يتضح لنا بأن معظم المستجوبين - من حيث المؤهل العلمي متحصلين - على شهادات جامعية إذ مثلت شهادة الليسانس (82%) من حجم العينة لتليها شهادة الماستر بنسبة (18%)، حيث مثلت المحاسبة والمالية غالبية التخصصات، وهذا ما انعكس على المسمى الوظيفي للمستجيبين، حيث مثلت كل من وظيفة المدقق الداخلي والمحاسب ما نسبته (36%)، كما أن معظم المستجوبين لديهم خبرة مهنية تتراوح ما بين (05-01) سنوات وبنسبة (73%)، في حين بلغت نسبة المستجوبين الذين لديهم خبرة مهنية أكثر من 15 سنة (18%)، كما تم تكوين أغلبهم في أقل من (05) خمس دورات حول المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية بلغت نسبتهم (45%)، و هذا ما يدل على أن معظم المستجوبين لديهم رصيد معرفي وأقدمية مهنية كافية تسمح لهم بالتحلي بالموضوعية و المصداقية في ملأ الإستبيان الموجه إليهم.

الجدول رقم (01): يوضح التحليل الإحصائي للمعلومات الشخصية للمستجيبين.

المؤهل العلمي			التخصص العلمي			المسمى الوظيفي			عدد سنوات الخبرة			عدد الدورات التكوينية		
الشهادة	التكرار	النسبة	التخصص	التكرار	النسبة	الوظيفة	التكرار	النسبة		التكرار	النسبة		التكرار	النسبة
ليسانس	9	82%	محاسبة	2	18%	مدير	1	9%	من (05-01)	8	73%	لا يوجد	3	27%
ماستر	2	18%	مالية	7	64%	مدير مالي	2	18%	(06-10)	1	9%	أقل من 05	5	45%
دكتوراه	0		إدارة أعمال	0	0%	مدقق داخلي	4	36%	(11-15)	0	0%	أكثر من 05	3	27%
آخر	0		آخر	2	18%	محاسب	4	36%	أكثر من 15 سنة	2	18%	-	0	0%
المجموع	11	100%		11	100%		11	100%		11	100%		11	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة ومخرجات برنامج (SPSS).

5-3- تحليل وتفسير محاور الدراسة الخاصة بعملية التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي للمعاملات المصرفية الإسلامية:

من خلال الجدول رقم (02) أدناه، يتضح لنا بأن المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لدرجة تطبيق عملية التدقيق الشرعي للمعاملات المصرفية الإسلامية جاءت متباينة، حيث بلغت القيمة الكلية للمتوسط الحسابي للمحور الأول المتعلق بالتدقيق الشرعي الداخلي (9,33) و بانحراف معياري قدره (1,12) وهذا يعني أن درجة الموافقة الكلية لأفراد العينة على عبارات المحور الأول كانت بدرجة موافق بشدة، وهو الأمر ذاته بالنسبة للمحور الثاني و الذي عبر عن عملية التدقيق الشرعي الخارجي، بحيث تميزت عباراته بمتوسط حسابي قدره (9,14) وانحراف معياري (0,38) على التوالي، مما يوحي باتباع عملية التدقيق الشرعي الداخلي لمختلف المعاملات المالية التي تتم ما بين البنك الإسلامي وزبائنه؛ أما فيما يتعلق بالمحور الأخير المعبر عن مشاكل التدقيق الشرعي، فقد بلغت متوسطاته الحسابية (7,71) وانحرافاته المعيارية (1,11)، وهذا يعني أن درجة الموافقة الكلية لأفراد العينة على عبارات المحور الأول كانت بدرجة غير موافق، أما قيمة المتوسط الحسابي لجميع عبارات الاستبيان فقد بلغت (6,16) و بانحراف معياري قدره (0,50)، وهذا يعني أن معظم المستجوبين من أفراد العينة قد أجابوا بالموافقة على عبارات الاستبيان مما يدل على أن المعاملات المالية في المصارف الإسلامية قيد الدراسة، تخضع لعملية التدقيق من منظور شرعي.

الجدول رقم (02): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الاستبيان.

درجة الإجابة						محور الاستبيان
غير موافق		موافق		موافق بشدة		المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0,0000	0,0000	1,2360	1,5556	1,1180	9,3333	التدقيق الشرعي الداخلي
0,0000	0,0000	0,3780	1,8571	0,3780	9,1429	التدقيق الشرعي الخارجي
1,1127	7,7143	0,0000	0,0000	0,0000	0,0000	مشاكل التدقيق الشرعي
0,3709	2,5714	0,5380	1,1376	0,4987	6,1587	الدرجة الكلية لجميع عبارات الاستبيان

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة ومخرجات برنامج (SPSS).

6- الخاتمة:

تشهد الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية توسعا ملحوظ في الآونة الأخيرة، حيث انتشرت المعاملات المالية والمصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، سواء من خلال افتتاح مصارف إسلامية جديدة أو فروع تابعة لها، أو عن طريق ظاهرة تحول بعض المصارف التقليدية إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية أو بفتح نوافذ إسلامية (Islamic Windows) لها، وخاصة بعد أزمة الرهن العقاري لسنة 2008م، والتي كبدت المصارف الكبرى خسائر فادحة أدت إلى إفلاسها، على غرار مصرف ليمان براذرز الاستثماري (Lehmann Brothers)، وبنك ميريل لينش (Merrill Lynch)، كما أن تفرد المصارف الإسلامية في تقديم منتجات مالية وخدمات مصرفية خالية من الفائدة الربوية المحرمة شرعا، يقود بالضرورة إلى وجوب تبني رؤية متميزة للتدقيق الداخلي تمتد تطبيقاتها من مجرد التحقق من السلامة الاقتصادية للعمل المصرفي إلى التحقق من سلامته الشرعية؛ وبما أن الهدف الأساسي لمهنة التدقيق هو إضفاء المصداقية على نتائج أعمال المؤسسات المالية الإسلامية، أصبح التدقيق الخارجي من جهة مستقلة أمرا ضروريا، بالإضافة إلى الجهة الداخلية الموجودة داخل المصرف، لإعطاء قوة وثقة أكبر لهذه المؤسسات أمام الأطراف الخارجية التي تتعامل معها.

6-1- نتائج البحث: خلص هذا البحث من خلال النتائج النظرية والتطبيقية عبر التحليل الإحصائي لعبارات الاستبيان، إلى اعتماد البنوك محل الدراسة على التدقيق الشرعي بشقيه الداخلي والخارجي لمختلف المعاملات المالية التي تتم ما بينها وزبائنها، وذلك بشكل غير مباشر باعتبارها إدارات فرعية خاضعة للتسيير المركزي للشركة الأم، وكذا عدم توفر مكاتب تدقيق مختصة بالمعاملات المالية الإسلامية.

2-6- توصيات البحث: يوصي هذا البحث بما يلي:

- إقامة هيئات شرعية فرعية تابعة للهيئة الرئيسية للقيام بعمليات التدقيق الشرعي الداخلي للمعاملات المالية والمصرفية الإسلامية.
- إنشاء مكاتب تدقيق مكونة ومختصة بعمليات التدقيق الخارجي للمعاملات المالية الإسلامية.
- تعزيز موقع الرقابة الشرعية ورفدها بالكوادر البشرية الكافية وتأهيلها ومواصلة تطويرها، في ضوء الارشادات الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) و معايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

المراجع:

1- باللغة العربية:

- الخلفي رياض منصور. (2004)، استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي- المفاهيم و آلية العمل، أعمال المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ، هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية- البحرين.
- الزومان محمد. (2017)، أفضل الممارسات في الشكل الاداري للتدقيق الشرعي، أوراق المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، (إسطنبول – تركيا)، أيام: 07-09 أبريل، ص – ص: 102 – 123.
- أوغلو إسماعيل خالد. (2017)، التدقيق الشرعي على البنوك التشاركية والمؤسسات المالية الإسلامية بتركيا، أوراق المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، (إسطنبول – تركيا)، أيام: 07-09 أبريل، ص – ص: 06 – 18.
- جاسر محمد عمر. (2009)، التدقيق الشرعي الخارجي، مؤتمر التدقيق الشرعي- موسوعة شوري لباحث التدقيق الشرعي.
- حسين ، علي كاظم. (2009)، الرقابة المالية في الإسلام، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (22)، ص: 254.
- حمد عاصم أحمد. (2015)، التدقيق الشرعي المبني على المخاطر، أعمال مؤتمر التدقيق الشرعي الخامس- البحرين.
- حوامده سهيل أحمد. (2017)، أفضل الممارسات في الشكل الاداري للتدقيق الشرعي، أوراق المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، (إسطنبول – تركيا)، أيام: 07-09 أبريل، ص – ص: 62 – 82.
- عطية عبد الله. (2015)، التدقيق الشرعي المبني على المخاطر، أعمال مؤتمر التدقيق الشرعي الخامس- البحرين.
- غربي عبد الحليم عمار. (2012)، الدلالات المحاسبية في ضوء النصوص القرآنية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية.
- قدوري هودة سلطان. (2017)، التدقيق في ظل تطور الصناعة المالية الإسلامية- التدقيق الشرعي، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية- المركز الجامعي تندوف- العدد (01)، ديسمبر 2017.

- قطان محمد أمين علي. (2008)، هيئات الرقابة الشرعية- اختيار أعضائها و ضوابطها، أبحاث المؤتمر السابع للهيئات الشرعية، البحرين.
- موسى آدم عيسى. (2017)، أفضل الممارسات في الشكل الإداري للتدقيق الشرعي، أوراق المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، (إسطنبول – تركيا)، أيام: 07-09 أبريل، ص – ص: 84 – 100.

2- باللغة الأجنبية:

References:

- Ahmed Belouafi & Abdelkader Chachi. (2014). Islamic Finance in the United Kingdom: Factors Behind its Development and Growth, *Islamic Economic Studies*, Vol. 22, N°01, May, 2014, pp: 37-78.
- Ahmed. Mezbah Uddin. (2017, April 12). External Shariah audit of Islamic banks, *Islamic Finance News*, p: 29.
- Banaga, A., Ray, G., and Tomkins, C. (1994). External audit and corporate governance in Islamic banks: A joint practitioner-academia research study. Avebury, Hants, England.
- Kasim, Nawal Bbinti., Ibrahim, Shahul Hameed Mohamad & Sulaiman, Maliah. (2009). Shariah Auditing in Islamic Financial Institutions: Exploring the Gap Between the “Desired” and the “Actual”, *Global Economy & Finance Journal*, Vol. 2 No. 2 September 2009, pp: 127-137.
- Kasim. Nawal, Sanusi. Zuraidah Mohd, Mutamimah. Tatik, and Handoyo Sigit. (2013). Assessing the current practice of Auditing in Islamic Financial Institutions in Malaysia and Indonesia, *International Journal of Trade, Economics and Finance*, Vol. 4, No. 6, December 2013, pp: 414- 418.
- Nagaoka Shinsuke. (2012). Critical Overview of the History of Islamic Economics: Formation, Transformation, and New Horizons, *Asian and African Area Studies*, Kyoto University, Vol. 11 (2), pp: 114 -136.
- Noor Latiffah Adam and Nordin Abu Bakar. (2014). Shariah Screening Process in Malaysia, *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Vol. 121 (2014), pp: 113 – 123.
- Shafii. Zurina, Mohd Ali. Nor Aishah and Kasim. Nawal. (2014). Shariah audit in Islamic banks: an insight to the future Shariah auditor labour market in Malaysia, *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Vol. 145 (2014), pp: 158 – 172.